annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
www.annd.org

الملخّص التنفيذي
العـــــــراق

تموز، 2025

د. عبد الرحمن نجم المشهداني
الجامعة العراقية – كلّية الإدارة والاقتصاد

تزايُد الدَّيْن العام وأثره في الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي

على الرغم من أنَّ العراق قد خفَّضَ ديونه الخارجية بعد إعادة جدولة ديون دول نادي باريس ودول أخرى في نهاية عام 2004 وشطب أكثر من 80% من الديون المترتّبة عليه، إلّا أنَّ المُلاحَظ هو تزايُد الدَّيْن العام في السنوات الأخيرة، لا سيّما الدَّيْن الداخلي الذي أصبحَ أحد أهمّ مصادر تمويل عجز الميزانية العامّة للحكومة. فهذا الدَّيْن يُستخدَم لتمويل التزامات الحكومة الداخلية من الرواتب والأجور، ونفقاتِها التشغيلية الأخرى، وكذلك الالتزامات الخارجية، إلى جانب تسديد الفوائد وأقساط الدَّيْن العام. ويُخصَّص جزء كبير من القروض الخارجية لتمويل النفقات التشغيلية من الموازنة. من جهة أخرى، تزداد الحاجة للاقتراض الخارجي والداخلي من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية بسبب ضعف التنوُّع الاقتصادي والاعتماد على قطاع النفط كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامّة. تتخطّى نسبة مساهمة هذا القطاع 90% من إجمالي الإيرادات المتوقّعة والمحقّقة، فضلًا عن مساهمته بأكثر من 60% من الناتج المحلّي الإجمالي. علاوةً على ذلك، تتفشّى ظاهرة الفساد المالي والإداري في معظم مفاصل الدولة العراقية، ممّا يستحوذ على الجزء الأكبر من تخصيصات المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنى التحتية.

شكَّلَت النفقات الحاكمة ما نسبته 86% من إجمالي الإنفاق، بما في ذلك تخصيصات الرواتب والأجور (رواتب الموظّفين، ورواتب المتقاعدين، ورواتب شبكة الحماية الاجتماعية) ونفقات تسديد الفوائد وأقساط الدَّيْن العام ونفقات الشركات النفطية العاملة في العراق بموجب عقود جولات التراخيص ونفقات شراء مفردات السلّة الغذائية ونفقات شراء الطاقة والأدوية، التي تزيد عن إجمالي الإيرادات النفطية المتوقّعة بأكثر من 10 مليار دولار، وتتمّ تغطيتها عبر الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي. يُشار إلى أنَّ مصادر الاقتراض الخارجي تنوّعت بين أكثر من 21 مؤسّسة مُقرِضة دولية وإقليمية. ومن المتوقّع استمرار هذا العجز في السنوات الخمس القادمة نظرًا للتزايُد المتصاعد في نفقات الرواتب والأجور ورواتب المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية، خاصّةً بعد تعيين أكثر من مليون موظّف في القطاع العام في عام 2023.

إنَّ تزايُد الاعتماد على الاقتراض، سواء الداخلي أو الخارجي، لتمويل العجز في الميزانية العامّة سيؤدّي بالتأكيد إلى ارتفاع مديونية العراق الخارجية والداخلية. وتُشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تصاعُدٍ مستمرّ في المديونية خلال السنوات 2024–2029، من 128.1 مليار دولار في عام 2024 إلى 181.9 مليار دولار في عام 2026، ثمّ إلى 298.8 مليار دولار في عام 2029، لترتفع نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 48.2% في عام 2024 إلى 62.2% في عام 2026، ثمَّ إلى 86.6% في عام 2029. ورغم أنَّ الصندوق يُضيف ديونًا معلّقة ترتّبت على العراق منذ ثمانيات القرن وموّلت الحرب العراقية–الإيرانية بقيمة 40.902 مليار دولار، إنَّما لا توجد لها مُطالَبات، والعراق لا يدفع عنها أيّ فائدة منذ عام 2004. وعند طرح هذه الديون، تنخفض الديون الخارجية والدَّيْن العام إلى مستوياتٍ قياسية. لكنَّ التقديرات تُشير مع ذلك إلى ارتفاع حجم الدَّيْن العام المحلّي إلى أرقام خطيرة لتَصِل إلى 257.7 مليار دولار وتُشكِّل 74.7% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2029.

بالتالي، تتمثّل أهمّ الملاحظات بشأن الدَّيْن العام في العراق بما يلي:

أ– إنَّ تزايُد الدَّيْن العام في العراق لم يؤدِّ إلى تحقيق الاستدامة المالية لأنَّه استُخدم وسيُستخدَم في تمويل النفقات الجارية وليس النفقات الاستثمارية التي من شأنها خلق إضافات رأسمالية جديدة تُحقِّق عوائد لسداد الفوائد وأقساط الدَّيْن العام.

التوصية: ينبغي توجيه القروض نحو الاستثمار الإنتاجي في مشاريع تنموية تدرّ عوائد مالية مستدامة، مع تجنُّب استخدامها لتغطية النفقات التشغيلية، بما يُسهِم في تعزيز الاستدامة المالية وسداد الدَّيْن العام مُستقبَلًا.

ب– قد لا تكون الموارد النفطية المستقبلية المرتبطة بالأسواق العالمية كافيةً لدفع فاتورة الفوائد وأقساط الدَّيْن العام بسبب التوسُّع الكبير في الإنفاق الجاري واللجوء إلى الاقتراض الخارجي والمحلّي لتغطية العجز الحكومي المتزايد. لذلك، ومن أجل تحقيق نموّ اقتصادي مستدام، لا بدّ من إعادة صياغة السياسة المالية وتنفيذها بما يُحقِّق المزيد من الاستدامة على مستوى المالية العامّة والدَّيْن العام.

التوصية: ينبغي إصلاح السياسة المالية وهيكل الإنفاق من خلال ضبط النفقات الجارية، مثل الرواتب ونظام التقاعد، وتنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط، وذلك عبر تنشيط القطاعات غير النفطية وتوسيع قاعدة الصادرات، بما يُعزِّز قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الصدمات الخارجية.

ت– تزايدت مدفوعات الفوائد والأقساط السنوية المترتّبة على الدَّيْن العام وبلغت أرقامًا هائلة تتخطّى ضعف التخصيصات الاستثمارية لقطاعات الخدمات الأساسية للمواطنين، كالصحّة والتربية والتعليم والبلديات والإسكان، ممّا أثَّرَ على الرفاه الاجتماعي للسكّان، فضلًا عن ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

التوصية: يجب إعادة توجيه الموارد نحو قطاعات الخدمات الأساسية كالصحّة والتعليم والإسكان، وتنفيذ إصلاحات هيكلية تُعزِّز كفاءة الإنفاق العام وتُحقِّق توازنًا بين خدمة الدَّيْن وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ث– لا إمكانية لتحقيق الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي خلال العقد القادم في ظلّ بقاء معدّلات الدَّيْن العام بالنسبة للناتج المحلّي الإجمالي ضمن المستويات الحرجة التي تزيد عن 40% وفقًا لمعاهدة ماستريخت. فاستمرار الاعتماد على الدَّيْن العام لتمويل النفقات العامّة لم يؤدِّ ولن يؤدّي إلى تحقيق الاستدامة المالية في العراق بسبب توجيه الدَّيْن العام لتغطية النفقات الجارية في الموازنات العامّة.

التوصية: يُوصى بضبط الموازنات العامّة وتقليل العجز المالي إلى ما دون نسبة 3% من الناتج المحلّي، وفق قانون الإدارة المالية، مع تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد لرفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر.